الكردستاني يتمنى بقاء بعض القوات الأميركية لفترة محدودة

العراقية: الانسحاب فعلي وسيوّلد فراغاً.. والبرلمان يناقش الأمن في جلساته الأولى

أبدى زعيم كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب مخاوف من الرحيل الأميركي، في وقت يتهيأ البرلمان لمناقشة الانسحاب في جلساته الاولى بعد العطلة التشريعية.

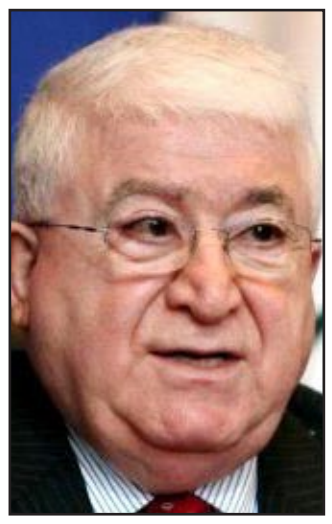

فؤاد معصوم

لقاء وردي

سيروان أحمد

□ بغداد / المدى

في وقت اقر ائتلاف العراقية بأن القوات الأمنية لن تكون جاهزة بعد رحيل القوات الأميركية، متوقعة ان الامر سيولد فراغا.

قال نائب عن زعيم الكتلة الكردستانية فؤاد معصوم انه كان من المصلحة الامنية ان يكون للقوات الامريكية تواجد في العراق بعد ٢٠١١ .

ونقلت وكالة كل العراق عن معصوم قوله " أعتقد انه من المصلحة الامنية أن يكون للقوات الأمريكية وجود في العراق بعد نهاية العام الجاري ٢٠١١ ولكن بعدد محدود ولفترة زمنية محددة ".

وأضاف أن " هدف التواجد الأميركي يجب ان يكون محدداً أيضا وهو استتاب الأمن ولكن الاتجاه العام داخل البرلمان كان ضد هذا التوجه ".

وكان الرئيس الاميركي باراك اوباما قد اعلن أواخر شهر تشرين الأول الماضي بأن القوات الأميركية ستنسحب من العراق في نهاية هذا العام، وأجرى اتصالاً مع رئيس الحكومة نوري المالكي غير أنهما لم يشيرا الى قضية إبقاء مدربين أميركيين وسيقوم المالكي بزيارة واشنطن في ١٢ من الشهر المقبل بدعوة من اوباما.

يذكر أن نهاية هذا العام ٢٠١١ ستشهد انسحاب القوات الامريكية كافة بحسب الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها الحكومة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ والتي تنص على وجوب سحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الجاري.

ولم يتبق على عقد الجلسة الأولى من البرلمان بعد العطلة التشريعية سوى ايام معدودة إذ ستكون وحسب نواب من جميع الكتل، مخصصة لمناقشة عدد من القضايا الرئيسية التي تعد محل خلاف بين الكتل السياسية وعلى رأسها الانسحاب الاميركي وجاهزية القوات الامنية على ملء الفراغ.

وذكر عضو مجلس النواب عن تحالف القوى الكردستانية إن مجلس النواب سيبدأ فصله التشريعي الجديد الاسبوع القادم وامامه مسائل مهمة لمناقشتها أهمها الموازنة العامة للدولة والدعوة لإقامة الاقاليم والانسحاب الاميركي المقرر نهاية العام الحالي .

وأضاف أحمد لوكالة الصحافة المستقلة إن هذه المسائل وغيرها بحاجة الى توافقات سياسية من الكتل من اجل الانتهاء منها والالتفات الى ماهو أهم، والخاص بأوضاع العراق بعد الانسحاب الأميركي .

وأوضح نحن مع اختلاف في وجهات النظر بين الكتل السياسية للوصول إلى حل يكون في صالح العراق وسنقف بشدة ضد أي اختلاف الغاية منه تنفيذ أجندات غير وطنية او خارجية .

وأكد احمد أن كل العراقيين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم بحاجة ماسة لمعرفة قدرة القوات العراقية على مسك زمام الأمور بعد الانسحاب، وهل هي مستعدة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية خاصة في ظل التربص الموجود للتنظيمات الإرهابية وبعض دول الجوار التي تتخذ اي سبب للتدخل في العراق .

المواقف المتخوفة من الرحيل الأميركي عززتها تصريحات من قيادية في حركة الوفاق، ولكنها اتهمت ايضا واشنطن بعدم فعالية قواتها في مواجهة التحديات الأمنية السابقة الا ان هذا الامر وحسب ما قالته النائب لقاء وردي لا يعني ان القوات الامنية ستكون أفضل مما كانت عليه القوات الأميركية .

وقالت الوردي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الخميس:إن الانسحاب الأميركي في نهاية العام الجاري سيكون جديا وليس شكليا، ويوجد هناك مسؤولون متابعون لآليات الانسحاب، موضحةً : إن الانسحاب سيولد فراغاً، والقوات الأمنية غير جاهزة بالشكل الكامل، لكنه لا يؤثر سلباً، لأن القوات الأميركية كانت غير فاعلة في العراق بمنع الخروقات الأمنية.

وفي وقت سابق، أكد رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية والنائب عن التحالف الوطني حسن السنيد أن الحكومة العراقية لا تشعر بأن هناك خطرا في انهيار العملية السياسية لاسيما بعد الانسحاب الأميركي.

السنيد يرى إن الحكومة لا تشعر بأن هناك خطراً في انهيار العملية السياسية لاسيما بعد الانسحاب الأميركي

وقال السنيد إن الحكومة تنظر بعين الاعتبار والاهتمام إلى الوضع في العراق بشكل عام والسياسي بشكل خاص للفترة مابعد الانسحاب الأميركي، موضحاً انه ليست هناك حاجة لتحشيد قوات أميركية في منطقة الخليج إذا كان الأمر حفاظاً وداعما للعملية السياسية فالعملية السياسية مستقرة.

وأضاف رئيس لجنة الأمن والدفاع:أن الخلافات والتقاطعات التي تحدث بين الفترة والأخرى بين الكتل السياسية لا تؤثر على أصل بقاء العملية السياسية، وإنما هو نوع من التنافس ولا يؤدي إلى انهيار العملية السياسية في البلاد.

العدل تنفذ الإعدام على المدان بتفجير الأماميين العسكريين

□ بغداد / المدى

نفذت وزارة العدل أمس، أحكام إعدام بحق ١١ مداناً بينهم امرأة وتونسي الجنسية مدان بتفجير الإمامين العسكريين بعد صدور المراسيم الجمهورية بحقهم، فيما انتقد الحزب الإسلامي العراقي قرار توسيع السجون وبناء معتقلات اخرى في المحافظات، داعيا الى حسم ملف المعتقلين والإسراع بتقديم الموقوفين على ذمة التحقيق الى المحاكم.

وقال المتحدث الإعلامي باسم وزارة العدل في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "الوزارة نفذت، صباح أمس، أحكام إعدام بحق ١١ مداناً بينهم امرأة والتونسي الجنسية يسري فاخر المدان بتفجير الإمامين العسكريين".

وأضاف المتحدث أن "حكم الإعدام تم تنفيذه وفقاً لأحكام المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب والمواد ٤٠٦ و٤٢١ ١٩٧ من قانون العقوبات العراقي"، مشيراً إلى أنه " تم بعد صدور المراسم الجمهورية بحق المدانين".

وكان الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع قد طالب، في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١١، العراق بإصدار عفو عن السجين التونسي في العراق يسري فاخر، الذي أصدرت بحقه المحكمة الجنائية المركزية في العراق، في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٦، حكماً بالإعدام لمشاركته في تفجير مرقد الإمامين العسكريين وقتل الصحافية أطوار بهجت في سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦.

وأعلنت وزارة العدل العراقية، في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١، عن تنفيذ أحكام بالإعدام بحق ثمانية مدانين وفقاً لقانون العقوبات، مؤكدة أن أحدهم مغربي الجنسية.

وصادقت رئاسة الجمهورية العراقية، في ٢٠ من تشرين الأول ٢٠١١، على إعدام ٥٣ مداناً بينهم خمسة من مختلف الجنسيات الأجنبية.

وأعلن وزير العدل حسن الشمري، في ٥ أيلول ٢٠١١، أن الوزارة تسلمت ٤٠ مرسوماً جمهورياً بالإعدام، وفي حين أكد أن خمسة منها جاهزة للتنفيذ، عزا تأخر تنفيذ أحكام الإعدام إلى إجراءات المصادقة عليها.

من ناحيته دعا النائب عن الحزب الاسلامي العراقي محمد إقبال الى حسم قضايا المعتقلين بدلاً من توسيعها.

وقال إقبال في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس: إن الدول المتحضرة تفخر باحترامها لحقوق الإنسان وتطبيق القانون الذي يشمل ضمان توفر سجون ملائمة للمواصفات المطلوبة والعمل على تقليل عدد نزلائها قدر الإمكان.

وأضاف إقبال إن تحالف الوسط مع إعادة تأهيل السجون الحكومية الموجودة حالياً على أن يكون ذلك مترافقاً مع تفعيل ملف حقوق الإنسان من خلال نبذ سياسة الانتقام، وإيقاف الاعتقالات العشوائية، والإسراع بحسم قضايا آلاف المعتقلين القابعين خلف القضبان منذ سنوات.

وأوضح: إن تحقيق الخطوات أعلاه كفيل بتخفيف العبء عن السجون والمعتقلات وهو ما لا يبقي حاجة لزيادتها أو توسيعها، مشدداً على أنه لا توجد دولة في العالم يكون مصدر فخرها أن تتوجه نحو بناء سجون جديدة بسبب الزخم الكبير الذي تشهده السجون الحالية والتي بلغت طاقتها الاستيعابية حدها الأقصى.

وأشار اقبال الى إن الشعب العراقي يتطلع لبناء مدارس جديدة، ومستشفيات، ومراكز ترفيهية ورياضية بعدما مل سماع أخبار الاعتقالات والسجون والتعذيب التي تمارس بحق الأبرياء يومياً دون توقف أو انتهاء.

أعلنت وزارة العدل العراقية توجهها لبناء سجون نظامية في المحافظات تتلاءم مع معايير حقوق الإنسان.

وقال وزير العدل حسن الشمري لدى استقباله مسؤول مكتب حقوق الإنسان في بعثة (يونامي) فرانسيسكو موتا إن :" الوزارة لديها توجه لبناء سجون نظامية في المحافظات التي تفتقر سجونها إلى بنى تحتية، لا تتلاءم مع معايير حقوق الإنسان".

وأضاف أن "الوزارة استكملت جميع الإجراءات الخاصة ببناء سجن كبير في محافظة بابل، بدل السجن الموجود حاليا والذي يعاني من تهالك بناه التحتية".

واضاف ان "سجن بغداد المركزي أبو غريب سابقا، يشهد عملية تأهيل سريعة من أجل نقل النزلاء إليه من السجون غير النظامية" وفي صعيد متصل، أصدرت محكمة الجنايات المركزية بهيئتها الثانية حكماً بالسجن المؤبد على شقيقين بعد إدانتهما بتوزيع البريد والكتب وطبع الأقراص الخاصة بتنظيم القاعدة.

وذكر بيان للمركز الإعلامي للسلطة القضائية تلقت(المدى) نسخة منه امس: إن الشقيقين من عناصر تنظيم جيش المجاهدين التابع الى تنظيم القاعدة ، ويقومان بنقل البريد الخاص بأمراء ذلك التنظيم بالإضافة الى توزيع الكتب والمطبوعات والخطب في الجوامع التي تؤيد ذلك التنظيم ، وكذلك طبع وتوزيع الأقراص التي تتضمن الهجمات التي يقوم بها تنظيم القاعدة ضد القوات الأمنية من اجل زعزعة الأمن والاستقرار في البلد وبث الرعب والفزع والخوف بين الناس وتعريض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر تحقيقاً لغايات إرهابية.

البيضاء: حكومات عربية وإقليمية تدعم الأقاليم لتقسيم العراق

□ بغداد / المدى

دعت عضو مجلس النواب عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف حكومات الدول العربية إلى التراجع عن دعم مخطط تقسيم العراق الذي ترى بعض الحكومات أنه قد يطيل مدة حكمها.

وقالت نصيف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه من المؤسف ان بعض الحكومات العربية والإقليمية باتت تحاول اليوم أن تكون الراعي الاول لمخطط تقسيم العراق وفق أقاليم طائفية يراد لها أن تكون دويلات ضعيفة منقسمة على نفسها تعيش صراعا دائما على السيطرة والنفوذ.

وأضافت نصيف لا نستبعد أن تكون بعض هذه الحكومات مستعدة لدعم مشروع تقسيم العراق ماديا ومعنويا من خلال استمالة بعض الساسة العراقيين وإقناعهم بأن مشروع الأقاليم سيكون الضامن لهم في الضغط على الحكومة المركزية وإضعافها وابتزازها .

وتابعت إن الحكومات الراعية لمشروع تقسيم العراق وضعت في حساباتها أن تجزئة العراق وإضعافه سيمكناها من ضمان امنها واستقرارها وإطالة أمد حكمها في ظل عدم استقرار الوضع العربي سياسياً وأمنياً.

وطالبت نصيف الحكومات العربية والإقليمية بالتعامل بإيجابية مع العراق الديمقراطي الموحد من خلال بناء علاقات طيبة مبنية على التفاهم المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومن جانب اخر، بين النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان الداعين الى الاقليم في هذه الفترة انتهزوا الشهرين الباقيين للانسحاب وحاولوا إعلان الإقليم لمصالحهم الشخصية .

وقال البياتي إن الداعين الى الاقاليم في هذه الفترة استغلوا الانسحاب، بدلا من أن يصطفوا الى جانب الحكومة ويعطوا رسالة ايجابية للداخل والخارج للوقوف صفا واحدا على خط الشروع في تحمل التحديات ما بعد الانسحاب ، مبينا" ان انسحاب القوات الأميركية يفرض على الجميع مسؤولية تحمل ادارة هذا البلد وتقرير مصيره وحماية مصالحه العليا وليس حماية مصالح فئوية ضيقة ومناطقية طائفية ، مشيرا" الى ان الذين انتهزوا الشهرين الباقيين للانسحاب وحاولوا اعلان الاقليم يريدون زيادة امتيازاتهم ولا يفكرون بان العراق مقبل على تحديات ولابد من مواجهة هذه التحديات صفا واحدا .مؤكدا" ان هناك علاقة جدلية بين الدعوات للاقليم وانسحاب القوات الأميركية، وإلا قانون إنشاء الاقاليم شرع في ٢٠٠٦ وهناك خمس سنوات، لماذا لا يفكرون بالأقاليم طيلة هذه الفترة؟

وفي السياق ذاته، قال النائب عن التحالف الوطني ان الاقليم الذي تطالب به بعض المحافظات جزء من المخطط الإقليمي الدولي السعودي الأميركي في المنطقة . مشيرا" الى ان هذا المشروع يقوده اسامه النجيفي وكانت الخطوة الأولى التي بدأها من أميركا، وجددها في لندن وتجلى ذلك واضحا خلال زيارته الى صلاح الدين .

وبين الصيهود : إن هناك مشروعا دوليا اقليميا عنوانه الشرق الأوسط الجديد، ومقسم طائفيا وهذا المشروع طرح من قبل الامريكان عند دخولهم الى العراق على أساس طائفي . موضحا" ان مشروع الاقليم الذي طرح من قبل أسامه النجيفي اثناء زيارته الى الولايات المتحدة الأميركية متناغم مع مشروع بايدن في تقسيم العراق وتجلت خطوات اخرى في قرار جامعة الدول العربية الذي اتخذ ضد سوريا وهو جزء من هذا المخطط وتقسيم المنطقة على اساس طائفي .مشيرا" الى ان الولايات المتحدة تريد ان تسيطر على العالم من خلال سيطرتها على مصادر الطاقة الموجودة في الشرق الوسط بنسبة ٦٥٪ من مصادر الطاقة في العالم وأضعاف الدول التي تملك الطاقة وتقسمها وهذا يصب في مصلحة أميركا.

الحكومة تسعى لتمرير قانون المحافظات سريعاً

دولة القانون: المجالس المحلية غير قادرة على تولي مهام الوزارات

□ بغداد / المدى

قال عضو في مجلس الوزراء إن الاخير سيمرر وبسرعة قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بعد تعديله، مبينا أن القانون سيحال إلى مجلس النواب لغرض النظر فيه والتصويت عليه. وأثار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم جدلاً سياسياً بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي اتهمت الأخيرة بتقييد صلاحياتها. وأعلنت محافظة صلاح الدين ذات الغالبية السنية أول من أمس عن تصويتها على تحويلها إلى اقليم مستقل اقتصاديا وإداريا.

التشكيلة الوزارية

وتقول القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي إن تصرفات الحكومة الاتحادية تجاه الحكومات المحلية سيدفعها الى اللجوء الى فكرة الأقاليم لاستعادة صلاحياتها.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء إن "جميع التعديلات استكملت في قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ومجلس الوزراء سيناقش القانون خلال الايام المقبلة"، متوقعا أن "يكون تمرير القانون في مجلس الوزراء سريعاً".

واوضح المفتي أن "مجلس الوزراء سيحيل القانون الى مجلس النواب لغرض دراسته والتصويت عليه"، مبينا أن "جملة من التعديلات ادخلت على القانون بهدف فك التداخل في الصلاحيات بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية".

من جانبها، اللجنة التنسيقية العليا التي يترأسها رئيس الوزراء نوري المالكي كانت قد طالبت في اجتماعها الثالث الذي عقد في بغداد من المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات في وقت سابق تقديم الملاحظات التي من شأنها إمكانية الوقوف على تعديل قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

وفي صعيد متصل، ذكر نائب عن ائتلاف دولة القانون ان مجالس المحافظات غير مؤهلة لتولي صلاحيات الوزارات التي يدعو البعض لإلغائها .

وقال النائب رياض غريب " الحكومات المحلية في المحافظات غير مؤهلة الى الآن لتولي صلاحيات بعض الوزارات التي دعا البعض إلى إلغائها وذلك باعتبار أن مجالس المحافظات تفتقر لمقومات كثيرة ".

وأضاف ان " من أبرز تلك المقومات التي تفتقر لها المحافظات هي الخبرات العلمية والكوادر الإدارية المتخصصة لاسيما في مجال الاعمار و الاستثمار " مشيرا الى ان " هناك مخاوف من ان تكون هذه الصلاحيات واجهة لعمليات تخفي وراءها دوافع لتفشي الفساد الاداري بسبب المحسوبية و الأجندات السياسية والحزبية " حسب قوله .

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قد دعا الحكومة المركزية خلال المؤتمر الموسع لمجالس المحافظات الذي عقد في مقر البرلمان بدعوة من النجيفي وحضرته فقط خمس محافظات إلى الغاء خمس وزارات هي وزارات الاسكان والإعمار والبلديات والأشغال العامة والتربية والزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية.

إلى ذلك، ارجع النائب عن تحالف الوسط وليد المحمدي سبب انخفاض نسب انجاز المحافظات لمشاريعها إلى الحكومة المركزية قائلا " إن تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بشان انخفاض نسب انجاز مجالس المحافظات لا تعد مؤشرا على اخفاق هذه المجالس في عملها ، بل تبين حجم المعوقات التي تضعها الحكومة المركزية أمامها.

واضاف المحمدي في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه ان" تضارب الصلاحيات بين الوزارات المركزية والحكومات المحلية ،فضلا عن الروتين الذي تتعامل به هذه الوزارات ، وكذلك تأخر الحكومة المركزية في اقرار الموازنة العامة للمحافظات لعب دورا كبيرا في انخفاض نسب انجاز المحافظات .